

## الدين الأمريكي يرتفع إلى مستوى قياسي في عهد ترامب



بات الدين الأمريكي أضخم من اقتصاد الولايات المتحدة نفسه، فقد وصل إلى 22 تريليون دولار في عهد دونالد ترامب، وهو حجم قياسي لم يعد يحرك حتى الجمهوريين.

عندما تولى ترامب مهامه في البيت الأبيض، كان مجموع العجز المزمّن وفوائد الدين يبلغ أساساً الدين الناجم عن عجز 19950 مليار دولار، أي ما يعادل إجمالي الناتج المحلي للولايات المتحدة، لأول مرة منذ الحرب العالمية الثانية.

وبالمقارنة، فإن دين فرنسا الذي يتجه أيضاً نحو تجاوز قيمة الناتج المحلي الإجمالي، ارتفع إلى أكثر بقليل من 2300 مليار يورو في نهاية سبتمبر/ أيلول (حوالي 2600 مليار دولار)، وزادت الإعفاءات الضريبية لحكومة ترامب وتحديداً للشركات، بالإضافة إلى تضخم النفقات خصوصاً على التسلح، من مستوى هذا العبء.

وقال الرئيس الأمريكي مؤخراً «أريد بدايةً تنظيم أمور الجيش قبل أن أنشغل بـ 22 ألف مليار دولار من الديون»، وتواصل إدارته الطمأنة إلى أن تخفيضات الضرائب التي يتوقع أن تفاقم عجز الميزانية بـ 1500 مليار دولار خلال 10

.سنوات، ستموّل نفسها بنفسها عبر تنشيط النمو وبالتالي العائدات

## لا أحد يتحرك

ارتفع عجز الميزانية بنسبة 17% إلى 779 مليار دولار العام الماضي، في أسوأ قيمة إجمالية له منذ عام 2012، وبحسب مكتب الميزانية في الكونجرس، فإن العجز سيتصاعد أكثر هذا العام ليصل إلى 900 مليار دولار

وبعد أربع سنوات من الفائض في الميزانية الحكومية في عهد بيل كلينتون، أغرقت حرب جورج بوش الابن على العراق الأموال الاتحادية في الخطر، وفي عهد باراك أوباما، استدعت الأزمة المالية عام 2008 دعماً قوياً من الدولة، وتدهورت الحسابات بشكل كبير، مؤديةً إلى ظهور «حزب الشاي»، وهو حركة سياسية ساعدت في إيصال دونالد ترامب إلى السلطة، ومع انتعاش الاقتصاد ونزاع أوباما في الكونجرس حول تخفيض الإنفاقات العامة، شهدت الأعوام الأخيرة لحكم أوباما انخفاضاً في العجز، وعند نهاية عهد أوباما ووصول ترامب إلى السلطة، لم يصدّم أحد لتدهور الوضع، حتى الجمهوريون، الذين كانوا في السابق صارمين بشأن استخدام الأموال العامة

## مسار غير مستقر

أكثر ما يفرق الميزانية الاتحادية هيكلياً في هذا العجز المزمن هو شيخوخة السكان وتضخم نفقات الصحة والتقاعد، ويقول رئيس المصرف المركزي الأمريكي (الاحتياطي الفدرالي) جيروم باول من وقت إلى آخر، «بات معروفاً أن ميزانية الحكومة الأمريكية هي على مسار غير مستقر ويجب معالجتها»، نائياً بنفسه عن التدخل في السياسة

لكن إعطاء الدروس أمر مطلوب عندما تكون تكلفة خدمة الدين نفسها قد تضخمت نتيجة رفع الاحتياطي الفدرالي لمعدلات الفائدة. ولم يتردد ترامب في إعلام البنك المركزي بموقفه منه، واصفاً إياه بـ«المجنون» وبأنه «مشكلة على الاقتصاد» لدى رفعه للفوائد

وعلى سبيل المثال، فإن ارتفاع كلفة خدمة الدين وحدها قد كلفت الحكومة الأمريكية 13 مليار دولار في شهر ديسمبر/كانون الأول

وإلى جانب الدين السيادي الذي يبقى، بفضل الدولار، استثماراً آمناً في أعين العالم كما الأسر الأمريكية، فإن بعض ديون الشركات والمستهلكين أكثر إثارة للقلق

## قروض الشركات

تضاعفت قروض الشركات الأمريكية منذ حوالي عشر سنوات، تغذيها السياسة النقدية التي اعتمدها الاحتياطي الفدرالي بعد أزمة 2008، وبلغت ديون الشركات 9000 مليار دولار، وتشكّل وفق رئيس البنك المركزي، «خطراً على الاقتصاد الكلي

وبالنسبة للأسر، المدينة بأكثر من 13500 مليار دولار، ثلاثة أرباعها قروض سكنية، فهي قطاعات محدودة أكثر لكنها أكثر هشاشة وتثير القلق

والقروض الطلابية التي تضغط على استهلاك الشباب، وصلت أيضاً إلى مستوى قياسي بقيمة 1500 مليار دولار، أما

قروض السيارات، التي تقارب مستوى القروض الطلابية (1300 مليار)، فبدأت تشهد تأخراً في السداد وأوجه قصور  
أُقلقت في الآونة الأخيرة الاحتياطي الفدرالي

(أ ف ب)

"حقوق النشر محفوظة" لصحيفة الخليج. © 2024